



Tikrit University Journal for Rights

Journal Homepage : <http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t>

The position of international law on the Russian invasion of Ukraine and its effects

Assistant Professor .Dr. Yasser Ali Youssef

College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq

yasser.ali@tu.edu.iq

Article info.

Article history:

- Received 17 September 2024
- Accepted 20 September 2024
- Available online 1 December 2024

Keywords:

- invasion
- justifications
- humanitarian intervention
- effects

Abstract: The effectiveness of the rules of international law still does not rise to the level of effectiveness of the rules of national laws, due to the existence of an executive authority capable of obligating citizens to implement the law, as well as the existence of a legislative body that enacts the laws, and this is not found in international law, and therefore international law remains unable to influence and apply it, especially in recent events, as the world was surprised after Russia took military action against Ukraine on 2/24/2022 and after President Putin's speech, and entered its territory from more than one side, although this event was preceded by several threats from the Russian side against Ukraine, and this event has roots in the existence of previous differences between Russia and Ukraine, as Ukraine was one of the countries of the former Soviet Union in addition to Russia, and after the dissolution of the Soviet Union in 1990, Russia and Ukraine became independent countries with Sovereignty and contiguous, and Russia sees itself as the bearer of the legacy of the former Soviet Union, and the formation of the state of Ukraine resulted in a government loyal to Russia, and the situation continued until several demonstrations took place in Ukrainian cities denouncing the government's loyalty to Russia and its failure to shift its orientation to the West, i.e. to the countries of Europe. These

demonstrations and popular orientation resulted in the victory of parties and figures seeking a European orientation in the 2014 elections and distancing themselves from Russia, and this is what disturbed Russia and differences began to surface in Russian-Ukrainian relations, especially since the new government that emerged after the elections had a European orientation, this led to the escalation of the dispute and resulted in Russia's occupation of the Crimean Peninsula in 2014 and holding a referendum for the purpose of annexing it to Russia despite the international community's protest, which increased tension and hostility between Russia and Ukraine, which prompted the Ukrainian government to expedite the file of Ukraine's accession to NATO, which represents a threat to Russia and the beginning of the war that is still ongoing until this research was written, and the victims that resulted from this war And great human and material losses, as well as its impact on the international community and casting its shadow on the effectiveness of international organizations, especially the United Nations, and its inability to find any effective solution, and even international justice has become helpless, so that the rules of international law have become useless, and even in deviating from international legitimacy.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

موقف القانون الدولي من الغزو الروسي لأوكرانيا وأثاره

أ.م.د. ياسر علي يوسف

كلية القانون، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق

yasser.ali@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : ١٧ / ايلول / ٢٠٢٤
- القبول : ٢٠ / ايلول / ٢٠٢٤
- النشر المباشر : ١ / كانون الاول / ٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :

- الغزو
- مبررات
- تدخل انساني
- أثار

الخلاصة: لا زال فاعلية قواعد القانون الدولي لا ترتقي لمدى فاعلية لبقواعد الخاصة بالقوانين الوطنية , وذلك لوجود سلطة تنفيذية قادرة على الزام المواطنين على تنفيذ القانون , وكذلك وجود جهة تشريعية تسن القوانين , وهذا لا نجده في القانون الدولي , ولهذا بقي القانون الدولي عاجز عن مدى تأثيره وتطبيقه , لا سيما في الاحداث الاخير , أذ تفاجئ العالم بعد قيام روسيا بالتحرك العسكري ضد اوكرانيا في ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٢ . وبعد خطاب الرئيس بوتين , ودخول اراضيها من اكثر من جهة , وان كان هذا الحدث سبقته عدت تهديدات من الجانب الروسي ضد اوكرانيا , وأن لهذا الحدث جذور بوجود خلافات سابقة بين روسيا وأوكرانيا , حيث ان اوكرانيا كانت احدى دول الاتحاد السوفيتي السابق بالاضافة الى روسيا , وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ , اصبحت روسيا واوكرانيا دول مستقلة ذات سيادة ومتجاورة , وروسيا ترى نفسها حاملة ارث الاتحاد السوفيتي السابق , ونتج عن تكوين دولة اوكرانيا حكومة مواليا لروسيا , وأستمر حال حتى قيام مظاهرات عدة في مدن اوكرانيا تندد ببقاء الحكومة موالية لروسيا وعدم تحول توجهها الى الغرب أي الى دول اوربا , ونتج عن هذه المظاهرات والتوجه الشعبي الى فوز احزاب وشخصيات تروم التوجه الاوربي في انتخابات عام ٢٠١٤ والابتعاد عن روسيا , وهذا ما ازعج روسيا وبدأت الخلافات تطفو على سطح العلاقات الروسية الاوكرانية لا سيما وان الحكومة الجديد التي انبثقت بعد الانتخابات ذات التوجه الاوربي , ادى ذلك الى احتدام الخلاف وأنتج عن احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وأجراء استفتاء لغرض الحاقها بروسيا رغم احتجاج المجتمع الدولي , مما زاد التوتر والمعاداة بين روسيا واوكرانيا , مما حدى بالحكومة الاوكرانية التعجيل في ملف انضمام اوكرانيا الى حلف الشمال الاطلسي وهذا يمثل تهديد بالنسبة لروسيا وبداية للحرب والتي لا زالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث , وما نجم عن هذه الحرب من ضحايا وخسائر بشرية ومادية كبيرة , وكذلك تأثيرها على المجتمع الدولي والقت بظلالها على مدى فاعلية المنظمات الدولية , لا سيما منظمة الامم المتحدة , ووقوفها عاجزة عن اي حل فعال , وحتى القضاء الدولي بات عاجزاً , بحيث اصبحت قواعد القانون الدولي دون جدوى , وحتى بالخروج عن الشرعية الدولية .

© ٢٠٢٣ , كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً: المقدمة :

تفاجئ العالم بعد قيام روسيا بالتحرك العسكري ضد اوكرانيا في ٢٤ / ٢ / ٢٠٢٢ وبعد خطاب الرئيس بوتين , ودخول اراضيها من اكثر من جهة , وان كان هذا الحدث سبقته عدت تهديدات من الجانب الروسي ضد اوكرانيا , وأن لهذا الحدث جذور بوجود خلافات سابقة بين روسيا وأوكرانيا , حيث ان اوكرانيا كانت احدى دول الاتحاد السوفيتي السابق بالاضافة الى روسيا , وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ , اصبحت روسيا واوكرانيا دول مستقلة ذات سيادة ومتجاورة , وروسيا ترى نفسها حاملة ارث الاتحاد السوفيتي السابق

, ونتج عن تكوين دولة اوكرانيا حكومة مواليا لروسيا , وأستمر حال حتى قيام مظاهرات عدة في مدن اوكرانيا تندد ببقاء الحكومة موالية لروسيا وعدم تحول توجهها الى الغرب أي الى دول اوربا , ونتج عن هذه المظاهرات والتوجه الشعبي الى فوز احزاب وشخصيات تروم التوجه الاوربي في انتخابات عام ٢٠١٤ والابتعاد عن روسيا , وهذا ما ازعج روسيا وبدأت الخلافات تطفو على سطح العلاقات الروسية الاوكرانية لا سيما وان الحكومة الجديد التي انبثقت بعد الانتخابات ذات التوجه الاوربي , ادى ذلك الى احتدام الخلاف وأنتج عن احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ وأجراء استفتاء لغرض الحاقها بروسيا رغم احتجاج المجتمع الدولي , مما زاد التوتر والمعاداة بين روسيا واوكرانيا , مما حدى بالحكومة الاوكرانية التعجيل في ملف انضمام اوكرانيا الى حلف الشمال الاطلسي وهذا يمثل تهديد بالنسبة لروسيا وبداية للحرب والتي لا زالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث , وما نجم عن هذه الحرب من ضحايا وخسائر بشرية ومادية كبيرة , وكذلك تأثيرها على المجتمع الدولي والقت بظلالها على مدى فاعلية المنظمات الدولية , لا سيما منظمة الامم المتحدة , ووقوفها عاجزة عن اي حل فعال , وحتى القضاء الدولي بات عاجزاً , بحيث اصبحت قواعد القانون الدولي دون جدوى , وحتى بالخروج عن الشرعية الدولية .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث ببيان المبررات التي تدعيها روسيا للقيام بغزو اوكرانيا , ومدى موافقتها مع الوثائق الدولية والقانون الدولي , وكذلك الاثار الناجمة عن هذا الغزو , وما تركه من اثار في المجتمع الدولي , ومن نواحي عدة .

اشكالية البحث:

عند معاينة هكذا موضوع مهم والبحث في تفاصيله , يثار عدة اسئلة بخصوص غزو روسيا لاوكرانيا ومنها :

- مدى ملائمة المبررات الروسية في حقها في الدفاع الشرعي ؟
- ومدى توافر الاركان المكونة للجرائم الدولية التي ارتكبت في اوكرانيا ؟
- ما هي اثار الغزو الروسي لاوكرانيا ؟

منهجية البحث :

عند استهداف هكذا موضوع مهم يشغل المجتمع الدولي برمته , وجب علينا اتباع مناهج في كتابة هذه الدراسة لغرض الاحاطة بالموضوع من كافة جوانبه , وعليه تم الاستعانة بالمناهج التالية :

- المنهج تاريخي : تناولنا حسب هذا المنهج الجذور التاريخية للمشكلة الروسية الاوكرانية .
- المنهج التحليلي : تناولنا فيه تحليل مواد ميثاق الامم المتحدة وبعض قواعد القانون الدولي ومدى ملائمتها مع ما يحدث في اوكرانيا .

تقسيم البحث :

قسمنا هذا البحث الى بحثين , اذ تناولنا بالمبحث الاول هي مبررات الغزو الروسي لاوكرانيا وموقف القانون الدولي من هذا الغزو , حيث يتكون هذا المبحث الى مطلبين , المطلب الاول هو مبرر التهديد المباشر للاراضي الروسية من قبل اوكرانيا وحلف الناتو , فيما كان المطلب الثاني؛ مبرر لحماية الرعايا الروس القاطنين في اقليم دونباس الاوكراني , بينما تناولنا في المبحث الثاني , اثار الغزو الروسي لاوكرانيا وموقف القانون الدولي , اذ تناولنا في المطلب الاول اثار العقوبات الاقتصادية على روسيا والمجتمع الدولي فيما تناولنا في المطلب الثاني اثار مخالفة روسيا لقواعد القانون الدولي .

المبحث الاول

مبررات الغزو وموقف القانون الدولي

حاولت روسيا ولا زالت تحاول اثبات بأن التحرك ضد اوكرانيا وغزوها , كان مستند للشرعية الدولية , ووفق قواعد القانون الدولي, وقرارات المنظمة الدولية وميثاقها , وأنها لم تخالف او تخرق ميثاق الأمم المتحدة , وبأن هناك دول تسعى لزعة النظام في روسيا وأمنها وأستقلالها السياسي , بل ذهبت لأبعد من ذلك , الا وهو تهديد الأمن والسلم الدولي , في إشارة الى اوكرانيا ومن يقف خلفها من الغرب وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية , وتمسكت بمبررين لذلك : الاول هو التهديد المباشر لاراضيها بعد تقديم اوكرانيا لطلب الانضمام الى حلف الشمال الاطلسي (الناتو) , والثاني حماية الرعايا ذات القومية الروسية الذين يقطنون اقليم الدونباس , وسنفضل ذلك في مطلبين مع مراجعة تلك المبررات على ضوء قواعد القانون الدولي .

المطلب الاول

مزاعم التهديد المباشر ضد روسيا

ان من اول الحجج التي نادت به روسيا لبدء التحرك العسكري ضد اوكرانيا , هو وجود تهديد مباشر لأراضيها , بأعتبار ان الاخيرة بدأت بالسعي للانضمام الى حلف الشمال الأطلسي (الناتو)^١ .

وأن هذا الحلف يضم أغلب دول الاتحاد الاوربي بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا , وأن هذا الحلف يتعلق بالجوانب الأمنية والعسكرية لدول الاعضاء فيه , أذ حاولت اوكرانيا الانضمام الى هذا الحلف وهو ما يعتبره الروس تهديد لأمنهم وأراضيهم , كون هذا الحلف هو عسكري , ويسعى دوماً لانشاء قواعد عسكرية لا سيما عندما تكون قريبة من روسيا والصين , ويعد هذا الحلف هو المواجهة مع حلف وارسو الذي تنزعه روسيا , وهذا يعني انه سيتم انشاء قواعد عسكرية على الاراضي الاوكرانية المجاورة للحدود الروسية حسب وجهة نظر الروس , وهو حلف يفهم ضمنً وحسب توقيت وجوده ومبرراته أنه جاء لصد التوسع الشيوعي والذي كان يمثلته الاتحاد السوفيتي السابق , وحالياً يمثلته روسيا الاتحادية^٢ .

^١ - تأسس حلف الشمال الاطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩ وفق المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة والتي تبيح للدول حق الدفاع الشرعي فراداً او بالتعاون مع دول اخرى اي ما يسمى بنظام الامن الجماعي بعد عجز منظمة الامم المتحدة في تكوين نظام اممي دولي متين .

^٢ - المادة الثالثة من ميثاق حلف الشمال الاطلسي لعام ١٩٤٨ .

وبما الحلف عمل ولفترات سابقة بأنه يقوم ببناء قواعد عسكرية لقوات الحلف, وكذلك نشر الصواريخ والاسلحة في اراضي دول الاعضاء , فهذا يمثل تهديد للأمن القومي الروسي حسب النظرة الروسية , وبهذا يكون الحلف قوة عسكرية ضاربة تجمع عدة دول , وفي حالة اعتداء اي دولة من خارج الحلف على اي دولة منظمه للحلف هو عدوان على كل الدول الاعضاء ويجب التصدي له فرادى او جماعي^١.

ان روسيا بهذا تبريرها تمسكت بالمادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة والخاصة بحق الدفاع الشرعي في حالة تهديد امن وسيادة والاستقلال السياسي للدولة , ولكون اوكرانيا هي دولة مجاورة لروسيا وعند انضمامها للحلف ستكون حدودها مع اوكرانيا في موقع تهديد مباشر كون سيتم نشر اسلحة وصواريخ وبناء قواعد عسكرية في اوكرانيا وبالقرب من حدودها مع روسيا^٢.

لكن لو نظرنا الى المادة (٥١) من الميثاق لوجدنا ان هناك شروط للاستناد اليها في تطبيقها , وهي وجود هجوم أي عدوان مسلح او استخدام للقوة حال ومباشر, ولا يمكن دفعه او اللجوء الى اي طريقة الى ايقافه الا باستخدام القوة, بحيث لا تستطيع انتظار تدخل الامم المتحدة بذلك , وهذا الجزء الاول منه .

فهل ان روسيا تعرضت لهجوم من اوكرانيا , او كان هناك استخدام للقوة او حتى التهديد بها من قبل اوكرانيا ضد سلامة الاراضية الروسية او استقلالها السياسي ؟

الجواب ؛ اكيد كلا , ولم تقم اوكرانيا بالهجوم او استخدام القوة او حتى التهديد بها, بل ابعد من ذلك , اذ لم تقم بتحشيد جيشها على حدودها مع روسيا , رغم التحشيدات العسكري الروسية على الحدود , بل من المستحيل , كون ان روسيا عسكرياً اقوى من اوكرانيا ولديها ثاني اقوى جيش بالعالم , كما انها تملك اسلحة تدمير شاملة ومنها النووي , فكيف لبلد مثل اوكرانيا يهاجم روسيا !!!؟ .

وأن كانت مزاعم روسيا وهي ان انضمام اوكرانيا الى حلف الناتو, هو تهديد لاراضيتها واستقلالها السياسي ,باعتبار ان الحلف قام سابقا وفي اكثر من مناسبة بالأعتداء على دول ذات سيادة دون تفويض اممي , ومثال ذلك غزو العراق , لكن كل هذه المزاعم هي مجرد توقع بعيد الحصول ولا يمكن التعويل عليه , ولأسباب كثيرة , لكن اهمها ان روسيا دولة عظمى وليست بتلك السهولة , كما ان روسيا تمتلك العديد من الاسلحة ذات تدمير شامل ,

^١ - المادة الخامسة من ميثاق حلف الشمال الاطلسي لعام ١٩٤٨ .

^٢ - حيث نصت المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥ ((ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعى في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدي بهجوم مسلح على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي. والتدابير التي يتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطاته ومسؤولياته المستمدة من أحكام الميثاق - من الحق في أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه)).

ومنها الاسلحة النووية , والتي قد تستخدمها روسيا في حالة توقع احتلالها من اي دولة اخرى , بل نذهب لأبعد من ذلك , اذ نعتقد ان اذا قام حلف الناتو بالهجوم على روسيا , فهنا ستقوم الحرب العالمية الثالثة , لوجود عدة تحالفات ومصالح لدول كبرى .

كما لو اننا اسلمنا ان روسيا في حالة الدفاع الشرعي , فعليها تدارك امريين مهمين وهما :
الاول : وجود عدوان مسلح حال .

الثاني : التناسب بين الدفاع والهجوم , مع اخطار مجلس الامن بكل التدابير التي تم اتخاذها .

وهذان الامرين لم تقم روسيا بتطبيقهم , فلم يكن هناك أية هجوم , ضد روسيا من قبل اوكرانيا , ولا وجود الى اي استخدام للقوة وعدوان ضد روسيا , كما لم يكن هناك اي هجوم اصلاً حتى يكون هناك تناسب بالدفاع , ولم تستخدم روسيا القوة فقط ضد اوكرانيا وعلى حدود بينهم , انما قامت بأجتياح عدة مدن اوكرانية , وهذا يتنافى مع مبدأ التناسب , كما ان الامر الثاني لا وجود له اصلاً , اذ لم يكن هناك هجوم اصلاً حتى يتعذر على مجلس الامن اتخاذ التدابير ضده , وكذلك روسيا لم توقف هجومها رغم معارضة اغلب دول العالم ^١ .

وبما ان مبرر روسيا من غزوها لاوكرانيا يسير وفق الدفاع الشرعي التقليدي , قد تبين انه غير صحيح , ولم تتوافر فيه الشروط اللازمة لتطبيقه , وهذا يعني ان روسيا قد تمسكت بحق الدفاع الشرعي وفق النظرية الامريكي , الا وهو حق الدفاع الشرعي الاستباقي , او بما يسمى النظرية الاستباقية للدفاع الشرعي , وهذه النظرية , بنيت على اساس التهديد فقط , اي تهديد باستخدام القوة مستقبلاً , وهذه النظرية هي من صناعة التوجه الامريكي ^٢ .

وبحسب اعتقادهم , داعمي هذه النظرية , ونظراً لانتشار الاسلحة ذات تدمير شامل , فمن الصعب انتظار العدو حتى يبدأ بالهجوم لكي تدافع عن نفسك , بحيث هجومه سيكون مدمر لك , وعليه يجب التصدي له بمجرد التلويح او التهديد به , اي وجود خطر احتمالي مستقبلي لكنه مدمر ان حصل , وهذا ما سارت عليه الولايات المتحدة الامريكية في مبرراتها بغزو العراق , اذ كان الادعاء ان العراق يمتلك اسلحة دمار شامل , ومن الممكن انه سيستخدمها في اي لحظة ضد المصالح الامريكية او حلفائها , ورغم عدم صدق وصحة الادعاء الامريكي بخصوص وجود اسلحة الدمار الشامل بعد غزوها للعراق ^٣ .

وخالفت امريكا كل المواثيق الدولية وقواعد القانون الدولي , الا ان هذه النظرية , ورغم انتقادها اذ تم تطبيقها في الواقع على العراق وغيره , وهذا ما سارت عليه روسيا في

^١ المادة (٣٩) من ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥

^٢ قاسم أحمد قاسم، حق الدفاع عن النفس في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٣، ص ١٣١

^٣ جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير حقيقة، البرنامج النووي العراقي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٢٦٢ - ٢٦٤.

غزوها لأكرونييا , وذلك بأدعاء بوجود تهديد مستقبلي على أراضيها واستقلالها السياسي من قبل أوكرانيا وخلفها حلف الناتو , اي في حال انضمام اوكرانيا الى حلف الناتو , فإن الحلف سيقوم ببناء قواعد عسكرية في اوكرانيا , وقد تكون القواعد قريبة من الحدود الروسية الاوكرانية , وقد يقوم الحلف بشن هجوم واسع ضد روسيا في حال تعرضها لأوكرانيا او اي دولة عضو في الحلف , حسب ما قام به الحلف في اكثر من مناسبة , ولا يعد لهذا المبرر اي قيمة قانونية , كما انه يعد ضرب من الخيال , ومستحيل ان يحصل , فليس من صالح المجتمع الدولي حصوله .

المطلب الثاني

الحماية الانسانية للرعايا الروس في اقليم الدونباس

كما اقدمت روسيا وفي اكثر من مناسبة على المطالبة بحماية رعاياها في اقليم الدونباس الاوكراني , وبحجة انهم يتعرضون لآبادة جماعية ثقافية , وتهديد امني لوجودهم , وان حكومة اوكرانيا داعمة لهكذا جرائم تقترب بحقهم , ورغم التحذيرات الروسية لأوكرانيا في الكثير من المناسبات , لكنها لم تقم بعمل يعطي الطمانينة للرعاية الروس في اوكرانيا^١.

وأن هذه المشكلة لها جذور وليست وليدة اليوم , اذ حدث ان ظهرت عدة مظاهرات في مدن اقليم الدونباس , وهؤلاء اغلبهم من اصول روسية , وأن تلك التظاهرات سببها التمييز في التعامل السيء ضد المواطنين الروس قبل الحكومة الاوكرانية , وكذلك للجرائم التي ترتكت بحقهم , ووجود ضغوط لمحو اللغة والثقافة الروسية وعدم استخدامها , كما ان التظاهر هو الدافع من اجل الانفصال عن اوكرانيا والانضمام الى روسيا , طبعاً بدعم ودفع من قبل روسيا , وروح الانفصال لدى الروس في اقليم الدونباس ليس وليد اليوم انما منذ انفصال اوكرانيا عن روسيا , ومستمر بالتجدد , وهذه الافعال وغيرها دفعت الروس لتبني حماية مواطنيها , علماً انها وفي اكثر من مناسبة تطالب وبجدية من الحكومة الاوكرانية برعاية وحماية مواطنيها ذي الاصول الروسية , لكن دون جدوى بحسب الرؤيا الروسية , ومن هنا بدأ التحرك الروسي وتحت ذريعة حماية مواطنيها الروس من الجرائم التي ترتكب بحقهم^٢.

^١ د ديالا علي العطوانى , د احمد عقيل الزقبيية , التكييف القانوني لاسباب روسيا في حربها على اوكرانيا ووفق لميثاق الامم المتحدة , بحث نشر في العدد ٢ , لسنة ٢٠٢٣ , مجلة كلمة القانون الكويتية العالمية , ص ٣٨٠ .
^٢ المصنوع السابق نفسه ص ٣٨١

وعدم وجود مدافع عنهم , وهنا ترى روسيا ان تدخلها هو تدخل انساني , نتيجة الاضطهاد والظلم والابادة الثقافية التي يتعرض لها مواطنيها , وفي مجال التكيف القانوني في مدى مشروعية التدخل لاعتبارات إنسانية، وهنا فقد أثارت إشكالية في الفقه القانوني، وانقسمت وجهات النظر، فذهب قسم إلى القول بشرعية التدخل ولا تعتبره تدخلاً محصورة في الشؤون الداخلية للدول وذلك أن التدخل الإنساني إنما هو استثناء يرد مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد وذلك لحماية المواطنين، وهناك عدة قرارات واتفاقيات تعني بحماية المواطنين من انتهاكات حقوق الإنسان، أن التدخل الإنساني ليس مطلقاً إنما مقيد بضوابط منها التأكيد على هدف احترام حقوق الإنسان^(١) .

وكذلك لا يسعى إلى إحداث تغيير في هيكل السلطة في المجتمع، وأن يكون اللجوء للقوة أو التهديد بها وهو الحل الأخير بعد استنفاد الطرق السلمية الأخرى، وجوب أن لا يكون في دولة واحدة أو عدة دول إنما يكون بتحالف دولي وتحت إشراف الأمم المتحدة وقرار صريح منها، وأما المعارضون لفكرة التدخل لاعتبارات إنسانية فإنهم يرفضون الفكرة ويعتبرونها انتهاكاً لسيادة الدول، واستقلالها والتدخل الغير مشروع في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك أنها فكرة ممكن أن تستقل من قبل الدول الكبرى للضغط على الدول الصغيرة وهي أحد الأسباب والحجج التي نادت بها أمريكا لاحتلال العراق^٢ .

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن , هل تدخل روسيا لحماية المواطنين الروس في اقليم الدونباس الاوكراني , هو تدخل انساني وفق مبادئ القانون الدولي المعاصر ام لا ؟ . وقبل الاجابة على هذا السؤال , علينا تفصيل وتحديد مفهوم التدخل الانساني ووفق المواثيق الدولية .

بداية ان مفهوم التدخل الانساني من قبل الدولة او مجموعة دول في الشؤون الداخلية لدولة ما , هو مفهوم حديث نسبياً , اذ نص في ميثاق الامم المتحدة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول , لكن بنفس الوقت ذكر التدخل من جانب انساني , كنتيجة للاضطهاد

(١) أحمد الرشيدى، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٤٢.

^٢ شيلدون رامبتون وجون ستوير، أسلحة الخداع الشامل استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط ١، ٢٠٠٤، ص ٧٤ وما بعدها.

والمعاملة اللانسانية التي يتلقاها المواطنين من قبل احدى الدول , لكن هذا التدخل مشروط بعدة شروط , ومنها ان يكون بقرار اممي وتحت مظلة الامم المتحدة , اما في الممارسات الدولية فسنذكر حدثين كان فيهم تدخل في الشؤون الداخلية لدول ؛

الاول كان بقرار اممي , وهو في يوغسلافيا السابقة .

اما الثاني فهو قيام الولايات المتحدة الامريكية بغزو العراق وبقرار فردي وتحت عدة حجج ومن ضمنها تدخل انساني .

وهنا نرى ان المواثيق الدولية ومن ضمنها ميثاق الامم المتحدة قد صان سيادة الدول , وأن لايجوز التدخل الا بقرار اممي , وبقياس على ما تم ذكره , يتبين ان تدخل روسيا غير قانوني ومخالف للقانون الدولي , وان لم يخالف احد الا الولايات المتحدة الامريكية بذلك , وهنا سقطت ذريعة روسيا بحجت التدخل الانساني , مثلها مثل امريكا .

المبحث الثاني

أثار الغزو الروسي لاورانيا وفقاً للقانون الدولي

لو اقررنا ان الاجتياح الروسي لاورانيا غير مشروع , فهذا يعني ان هناك جريمة عدوان وجرائم اخرى تلحق بهذه الجريمة كجرائم حرب وغيرها , تم ارتكابها من قبل روسيا ضد دولة ذات سيادة , الا وهي اورانيا .

وتجدر الإشارة أن مشروعية استخدام القوة قد مرت بعدة مراحل، فقبل الحرب العالمية الأولى، كان هناك محاولات لحظر استخدام القوة , لكون انه سابقاً مباح ضمن القانون الدولي أذ يسمح باستخدام القوة إذا كان هناك سببٌ عادل لذلك ،،إبل أن استخدام القوة كان دائماً مسموحاً به وممبرر , بشكل مُطلق في عهد عصبة الأمم، وميثاق بريان كيلوج؛ ألا أنها باءت بالفشل , وأخيراً في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ تم النص بوضوح على حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في المادة ٢/٤ من الميثاق، واستثنى على تفويض من مجلس الأمن , إعمالاً لقرار صادر من الميثاق، بحيث يكون استثناء عن حالتي الحظر، وهام: استخدام القوة بناء على المادة (٤٢) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة , واستخدام الحق الطبيعي للدول في الدفاع الشرعي اعمالاً للمادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة .

من ناحية أخرى تكاثفت الدول الغربية ضد روسيا، وبدأت بفرض عقوبات عليها وصفت بأنها الأكثر شمولاً , وتضمنت حظر الرحلات الجوية، والعقوبات الاقتصادية ، والطرده من نظام المالي الدولي (سويفت) ، وحظر استيراد النفط الخام الروسي

والغاز والفحم الطبيعي المسال، ليس هذا فحسب، بل قام عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، بل وصل الحد حتى جانب من العقوبات بالمشاركة بالالعاب الرياضية، بتقديم الدعم العسكري الأوكراني في صورة تدريب عسكري للقوات الأوكرانية وتزويد أوكرانيا بالأسلحة والمعدات والمواد وغيرها من دعم مادي ومعنوي^١.

المطلب الاول

عجز مجلس الامن لحل الازمة

من المهام الرئيسية لمجلس الامن الدولي هو حفظ السلم والامن الدوليين، وبعد احداث الحرب الروسية الاوكرانية، وبعد عجز مجلس الامن عن ردع روسيا وانهاء الحرب، بدأ التحرك الى مؤسسات دولية اخرى، ومن ناحية اوكرانيا، فقد قامت بمقاضاة روسيا في عدد من المحاكم الدولية، منها محكمة العدل الدولية للفصل في مدى مشروعية استخدام روسيا للقوة على أساس ادعائها بأن اوكرانيا ارتكبت إبادة جماعية ضد القومية الروسية في اوكرانيا، كذلك، قدمت اوكرانيا شكوى ضد روسيا أمام المحكمة الدولية لقانون البحار. كما بدأت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً ضد روسيا بتهمة ارتكاب جرائم حرب في اوكرانيا في آذار ٢٠٢٢ بناء على الأحالة من قبل ٤٣ دولة، وهو أكبر عدد من الدول قد احوالت الى المحكمة الدولية ومنذ نشأتها، كذلك، تعمل العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية على جمع الأدلة على ارتكاب جرائم دولية، لمساعدت المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق على ارتكاب تلك الجرائم، وكذلك قامت دول اخرى بالتحرك لحل النزاع، واستناداً إلى ذلك، طرحت الولايات المتحدة وألبانيا في ٢٥ شباط، ٢٠٢٢ مشروع قرار، يقضي بقيام روسيا بالعدوان ضد اوكرانيا واستخدام القوة غير المشروعة ومخالفة ميثاق الأمم المتحدة ويشكل انتهاكاً صارخاً للمادة ٢/٤ من الميثاق، وقد عرض القرار على مجلس الأمن لغرض التصويت عليه، وقد صوت لصالح القرار أغلبية ١١ عضو، فيما امتنعت الصين والهند والامارات العربية عن التصويت، فيما فشل اصدار القرار بسبب الفيتو الروسي، إثر ذلك، وفي ٣٠ ايلول، ٢٠٢٢، تقدمت الولايات المتحدة وألبانيا بمشروع قرار لمجلس الأمن، بسبب الضم غير المشروع لمناطق في إقليم الدونباس الاوكراني، بحسب الاستفتاء الذي رعته روسيا، ألا ان القرار قوبل بالرفض بسبب الفيتو الروسي، وبعد كل ما جرى، يتبين ان مجلس الامن قد فشل في القيام بمهامه في حفظ السلم والامن الدوليين، وفي عدة مناسبات وأحداث عالمية، وليست الاخيرة، هي الحرب الروسية ضد اوكرانيا، بسبب استخدام المستمر للفيتو من قبل الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن.

^١ جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي مصدر سابق، ص ٢٦٤

وفي رأينا , ان هناك صعوبة بأخذ قرار من قبل مجلس الأمن لإنهاء الحرب او اتخاذ خطوات صارمة ضد الدولة التي يثبت قيامها بالعدوان او ارتكاب جرائم دولية , لأن في حالة الحرب الروسية الاوكرانية , فمن المستحيل اصدار قرار ضد روسيا لكون روسيا عضو دائم في مجلس الامن ولديها الحق في استخدام قرار النقض الفيتو ضد اي قرار ليس بصالحها او بصالح حلفاءها , والأمر نفسه , يقاس على اوكرانيا , فلا يمكن اصدار قرار ضدها كونها دولة حليفة للولايات المتحدة الامريكة , ونرى وجوب إجراء تعديل على ميثاق الأمم المتحدة , ليكون أحد الحلين , اما بإلغاء حق النقض لدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن , او (وهو الحل الاضعف) بتعديل الميثاق بحيث لا يسمح للدول دائمة العضوية بالتصويت على اي قرار لمشكلة هي طرف فيه , ونعتقد هذا الحل الأسلم لتفادي مثل هكذا أحداث تطال المجتمع الدولي وتؤثر تأثير سلبي على السلم والأمن الدوليين , وحتى لا تبقى المنظمة الدولية عاجزة عن اتخاذ الخطوات الجادة في حل الاحداث الدولية , والخروقات مستمرة لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي , وأذا لم الأخذ بهذين الحلين , وعليه التمسك بالحل الأخير الا وهو الرجوع الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة , الا وهو (الاتحاد من أجل السلام) , وذلك لتعويض الأخفاق من قبل مجلس الأمن في حل المسائل المهمة والمصيرية , لكن رغم أهمية وجود الاتحاد من أجل السلام كحل أخير , لكن يبقى ايضا عاجزاً , لكون عدم وجود صلاحيات استثنائية للقيام بأخذ قرارات ذات صفة الزامية تجبر الدول على تنفيذها , وكذلك لو وجدن هكذا قرارات فما هي الجهة التي تفرض على الدول تنفيذ قراراتها وتحاسبها اذا امتنعت الدولة عن تنفيذ هذه القرارات .

وللرجوع الى حيثيات تشكيل (الاتحاد من أجل السلام) , انه في ٣ تشرين الثاني لعام ١٩٥٠ , حيث أقرحت الولايات المتحدة المريكية على الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل الاتحاد بناء على عجز مجلس الأمن القيام بواجباته في حفظ السلم والأمن الدوليين , في مسألة حل النزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية , الذي عرض على مجلس الأمن وقيام الاتحاد السوفيتي السابق بعرقلة الحل , لذا وجب اللجوء الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لأخذ تدابير جماعية في حالة أخلل بالسلم والأمن الدوليين او استخدام القوة المسلحة , وتقديم توصيات عند عجز مجلس الأمن عن ذلك , وفي حالة عدم وجود انعقاد للجمعية العامة ' يكون هناك دورة او اجتماع استثنائي , في فترة ٢٤ ساعة لأصدار التوصيات المناسبة , وفعلا حدثت عدة حالات , ومنها , واستناد الى قرار الاتحاد من أجل السلام , عقدت الجمعية العامة جلستها الاستثنائية في ١ اذار ٢٠٢٢ للتصويت على ادانة الغزو الروسي لاورانيا , وذلك بعد عجز مجلس الامن عن اتخاذ القرار المناسب , وبعد مناقشات عدة , أعتد القرار من قبل الجمعية العامة , بعد التصويت عليه من قبل ١٤١ دولة , مقابل ٥ دول رافضة , بأدانة عدوان روسيا ضد اوكرانيا , ومطالبة روسيا بانهاء عملياتها العسكرية في الأراضي الأوكرانية , وكذلك ضد ضم روسيا لبعض المناطق الاوكرانية , والتأكيد على وحدة الاراضي الاوكرانية وأستقلالها السياسي .

وأن استمرار عجز المؤسسات الدولية في حل النزاع الدائر بين روسيا وأوكرانيا , يبين مدى اخفاق المجتمع الدولي في حل المشاكل , وعدم مرونة وتطور ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي لتستجيب لكل الحالات التي قد تعص بالمجتمع الدولي , وأخرها حين قدمت اوكرانيا احوالة الى المحكمة الجنائية الدولية ضد روسيا , تتعلق بجريمة العدوان وجرائم دولية الاخرى , فهذه الاحالة لم تتم كون ان وفق نظام روما الاساسي لعام ١٩٩٨ الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية , حتى تمارس المحكمة اختصاصها ان الاحالة تتم عن طريق احد الطرق وهي ؛ احوالة من قبل دولة طرف في نظام روما , او عن طريق احوالة من قبل المدعي العام في تحقيق جريمة على دولة طرف بالنظام , او احوالة من قبل مجلس الأمن وبموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

وهنا لا يمكن العمل بالطريقة الاولى والثانية , اذ وحسب المادة (١٥) من نظام روما الاساسي , انه لا يجوز النظر في احوالة في جريمة عدوان , عندما ترتكب من قبل مواطنو دولة ما او على اراضيها وأقليمها , ليس اطراف في نظام روما , وحيث ان روسيا واوكرانيا ليسوا اطراف في نظام روما الاساسي الخاص بالمحكمة , وعليه لا يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها , وأما الطريقة الثالثة والخاصة بالأحوالة عن طريق مجلس الأمن , فممن محاكمة شخص او جهة من غير دول الاطراف عن جريمة العدوان , لكن يحتاج الى تصويت من مجلس الامن ودون اعتراض الدول دائمة العضوية , وبما ان روسيا لها الحق في الاعتراض , اذن من المستحيل ان تتم الأحوال من قبل مجلس الأمن بوجود الفيتو الروسي.

ومن هنا يتبين ان مجلس الامن عجز عن اصدار قرار ضد روسيا بسبب وجود الفيتو الروسي , وكذلك فأن قرارات الجمعية العمومية للامم المتحدة والاتحاد من اجل السلام , كلها عاجزة عن اتخاذ قرارات تنفيذية ضد روسيا , وتكررت المناسبات التي يعجز بها مجلس الامن عن اصدار قرار , يحدد الدولة المعتدية , واصدار قرارات ملزمة ضدها , وخاصة في قضايا خطيرة تهدد الامن والسلم الدوليين والتي هي من اهم واجبات مجلس الامن هي حفظهما , وارجاعهما الى نصابه .

المطلب الثاني

الآثار المترتبة للغزو الروسي لأوكرانيا

تثار عدة مسائل بعد غزو روسيا لأوكرانيا , وعجز المجتمع الدولي عن حل هذه الازمة وانهاء الحرب , ومنها ؛ ما هو مصير ميثاق الامم المتحدة والذي انشا على اساس منع الاعتداء بين الدول وتداركه , وكيف يتم معالجة اي تهديد للام والسلم الدوليين من قبل مجلس الامن , والذي بيده وحده معالجة هذا التهديد عن طريق تصويت , وعدم اعتراض احد الدول دائمة العضوية , ومن بين هذه الدول هي من تقوم بالاعتداء , وما مصير القرارات الدولية وكيفية تطبيقها , وغيرها من حالات والتي تحتاج الى مراجعة ووضع حلول لها , لكون ان المجتمع الدولي يسير الى المجهول , وذلك بعدم التمسك بالشرعية الدولية وعبت الدول الكبرى بمصير المجتمع الدولي برمته .

وبعد استمرار الحرب القائمة بين روسيا واكرانيا لسنين تركت اثار على الواقع الدولي , ويمكن ادراجها كالآتي ؛

١- الجانب الامني : حيث مع استمرار القتال الدائر في كثير من مناطق اوكرانيا , يعني معه المزيد من الخسائر البشرية , وانهيار البنى التحتية , وارتكاب المجازر , واستخدام المفرط لكافة انواع الأسلحة , وقد تكون استخدمت حتى المحرمة منها , وزيادة في التحالفات الدولي , بحيث ان شرق اوربا تحول الى معسكرين بين الدول ؛ معسكر تقوده روسيا , ومعسكر تقوده امريكا , وهذا ما يزيد العداء واستمراره بين شعوب دول متجاورة وقد يستمر حتى مع انتهاء الحرب .

٢- الجانب القانوني : من خلال ما تقدم من احداث وممارسات دولية في النزاع الروسي الاوكراني , يتبين ان قواعد القانون الدولي لا يمكن تطبيقها , وأن الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية باتت عاجزة عن انهاء الحرب ومحاسبة المعتدي , وهذا يدل على الخرق الفاضح للقانون الدولي وأستمراريته .

٣- الجانب الانساني : مع استمرارية الحرب يعني استمرارية حالة نزوح الكثير من العوائل الاوكرانية الى دول الجوار او الى دول اخرى , واستمرار المعاناة الانسانية , وكذلك الظروف البيئية والصحية والنوعية للشخص في مناطق الصراع , والتي لقت بضلالها على مجتمعات عدة .

٤- الجانب الاقتصادي : أن اثار الحرب تركت بصمتها على الجانب الاقتصادي في اوربا بل على اغلب دول العالم , فأنقطاع الغاز الروسي , والحديد والقمح الاوكراني , عن العديد من دول العالم , ادى الى صعوبة تعويضه وكذل ارتفاع سعره , في دول كانت تعتمد هلى هكذا سلع , وترك اثار مدمرة لبعض اقتصايات قسم من الدول , والتاخير بالامدادات لهذه السلع والتعويض ادى لتفاقم الازمة .

الخاتمة

من خلال ما تقدم من دراستنا عن احداث الغزو الروسي لاورانيا وما رافقه من اثار على الدولتين والمجتمع الدولي , من مخاطر وضحايا وخسائر بشرية ومادية , وكذلك الخرق الفاضح لقواعد القانون الدولي مع عجز المجتمع الدولي عن ايجاد حلول للأزمة , وأنقسام العالم فيما بينهم , وبعبارة أخرى كلما تقدم خرجنا بجملة نتائج وتوصيات وهي كالآتي :

أولاً :النتائج:

- ١- تفسير ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي حسب رغبة الدول ومصالحها .
- ٢- عدم استيعاب ميثاق الأمم المتحدة لكافة الاحتمالات فيما يخص التهديد لسلم والامن الدوليين .
- ٣- عجز المجتمع الدولي عن حل النزاع وانهاء الحرب الروسية الاوكرانية .

ثانياً :التوصيات:

- ١- نقترح بتعديل ميثاق الامم المتحدة , لاسيما فيما يخص التصويت في مجلس الامن وذلك بعدم اشراك اي دولة في التصويت على مشروع هي طرف في النزاع وكذلك عدم السماح لدولة هي طرف في النزاع بتقديم مشروع قانون انما فقط تقديم شكوى.
- ٢- الغاء نظام حق النقض الفيتو في مجلس الأمن عن طريق تعديل ميثاق الأمم المتحدة .
- ٣- تعديل نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية , بحيث يكون لها الحق في ممارسة اختصاصها على اي جريمة دولية ترتكت ودون النظر الى الطرف الذي احالة الدعوى , سواء كان طرف في نظام روما أم لم يكن طرفاً .

المصادر

اولاً : الكتب:

- ١- أحمد الرشيد، حقوق الإنسان، دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ٢٠٠٣.
- ٢- جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، الاعتراف الأخير حقيقة، البرنامج النووي العراقي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.
- ٣- شيلدون رامبتون وجون ستوير، أسلحة الخداع الشامل استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط ١، ٢٠٠٤.

ثانياً : الرسائل والاطاريح:

- ١- قاسم أحمد قاسم، حق الدفاع عن النفس في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة صلاح الدين، ٢٠٠٣

ثالثاً : البحوث

- ١- د ديالا علي العطواني , د احمد عقيل الزقبية , التكييف القانوني لاسباب روسيا في حربها على اوكرانيا ووفق لميثاق الامم المتحدة , بحث نشر في العدد ٢ , لسنة ٢٠٢٣ , مجلة كلمة القانون الكويتية العالمية.

رابعاً : الاتفاقيات الدولية:

- ١- ميثاق الامم المتحدة لعام ١٩٤٥
- ٢- ميثاق حلف الشمال الاطلسي لعام ١٩٤٨
- ٣- نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨

Sources

First: Books:

- 1- Ahmed Al-Rashidi, Human Rights, A Comparative Study in Theory and Application, Al-Shorouk International Library, Cairo 2003.
- 2- Jaafar Diaa Jaafar and Noman Al-Naimi, The Last Confession is a Truth, The Iraqi Nuclear Program, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2005.
- 3- Sheldon Rampton and John Steuer, Weapons of Mass Deception: The Use of Propaganda in Bush's War on Iraq, translated by the Arabization and Programming Center, Beirut: Arab House for Sciences, 1st ed., 2004.

Second: Theses and Dissertations:

- 1- Qasim Ahmed Qasim, The Right to Self-Defense in Contemporary International Law, PhD Thesis, College of Law, University of Salahuddin, 2003

Third: Research

- 1- Dr. Diala Ali Al-Atwani, Dr. Ahmed Aqil Al-Zaqbiyya, Legal Conditioning of Russia's Reasons for its War on Ukraine According to the United Nations Charter, Research Published in Issue No. 2, 2023, Kuwaiti International Law Journal.

Fourth: International Agreements:

- 1- United Nations Charter of 1945
- 2- NATO Charter of 1948
- 3- Rome Statute of the International Criminal Court of 1998